إعادة تشكيل مجلس إدارته لإضفاء المزيد من الفعالية والشفافية

الطبطبائي والكندري يقترحان تعديل قانون بيت الزكاة ليكون تحت إشراف «المالية»

عمر الطبطبائي

عبدالله الكندري

تقدم النائبان عمر الطبطبائي وعبد الله الكندري باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (5) لسنة 1982 بشأن إنشاء بيت الزكاة ونصت مواده على ما يلي :

المادة الأولى:

يستبدل بنصوص المواد رقم (و الفقرتين الأولى والثانية ، وهـ الفقرة الأولى) من القانون رقم (5) لسنة المشار إليه النصوص الآتية:

مادة (1):

" تنشأ هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف وزير المالية ".

مادة (3) فقرة أولى وثانية:

" يكون لبيت الزكاة مجلس إدارة برئاسة وزير المالية وعضوية كل من:

– وكيل وزارة الخارجية أو من يمثله.

٢– وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية.

٣. المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

4. الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف.

.5 ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار.

–6 وكيل وزارة المالية.

ستة أعضاء من الكويتيين من ذوي الخبرة والكفاءة ممن لا يتولون أي وظيفة عامة يتم اختيارهم وتعيينهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ، ويتم اختيار نائب لرئيس مجلس الإدارة من بينهم بقرار وزاري ".

مادة (5) فقرة أولى:

" يتولى إدارة بيت الزكاة مدير عام ويكون له نائب أو أكثر ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على اقتراح وزير المالية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط".

(المادة الثانية):

يضاف بند جديد (د) إلى المادة رقم () من القانون رقم (5) لسنة المشار إليه نصه الآتي:

د – الأموال المحصلة تنفيذاً للقانون رقم (46) لسنة المشار إليه ".

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

نص الدستور الكويتي على استقلال السلطات الثلاث مع توافر أواصر التعاون والتنسيق بينهم في أداء الاختصاصات والمهام المناطة بكل منهم.

وقد أنشأت دولة الكويت العديد من الهيئات والمؤسسات المستقلة لتقردها بتقديم الخدمات المناطة بها بعيداً عن الإجراءات الإدارية المتعارف عليها في الوزارات والجهات الحكومية الأخرى.

وكان من بين هذه الهيئات بيت الزكاة، حيث ارتأى المشرع استقلالية بيت الزكاة كهيئة مستقلة تناط بها مهمة تنفيذ الركن الثالث من أركان الإسلام وهو الزكاة الأمر الذي يتطلب توفير نظام مالي محكم لحساب الزكاة وجمعها وتصنيفها وتوزيعها حسب المصارف الشرعية وبالمقادير التي يتم وضع ضوابط ومعايير لها وكذلك التعاملات والتحويلات مع البنوك والمؤسسات المالية مما يضفي على اعماله وانشطته الطابع المالي في جمع الزكاة والخيرات واستثمار أموال الصدقات والوصايا والأثلاث في محافظ مالية وعقارية واحتساب زكاة الشركات والأفراد والأسهم والسندات بالتعاون والتنسيق مع هيئة أسواق المال، وكذلك مع صدور القانون رقم (46) لسنة 2006 في شان الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة والذي تشرف عليه وزارة المالية وتقوم بتحويل نسبة من حصيلته إلى بيت الزكاة.

ونظرا لتوسع أعمال بيت الزكاة وازدياد انشطته المحلية والخارجية والتزامه بتنفيذ العديد من المهام والمشروعات خاصة بعد ازدياد موارده المالية نتيجة تطبيق القانون رقم (46) لسنة 2006 المشار إليه والحاجة الماسة إلى الرقابة المالية وأن يكون عمله وفقا لمعايير وأسس محاسبية توافق المعايير الدولية.

ونظرا لعدم تلبية مواد القانون رقم (5) لسنة لهذه المهام في المواقف المفاجئة والحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقرارات عاجلة من شانها تمكين بيت الزكاة من الاستمرار في تنفيذ برامجه وانشطته وفق ما هو مخطط لها وبما يعزز مكانة دولة الكويت في مجال العمل الخيري والإنساني داخلية وخارجية والحفاظ على استمرارية كفاءة أدائه وعمله المؤسسي وفق أنظمة مالية ومحاسبية.

وتماشيًا مع المتطلبات الدولية، وباعتباره مؤسسة حكومية تهتم بالعمل الخيري داخل وخارج دولة الكويت ما يجعله مؤسسة ذات طابع مالي يستدعي خضوع اعماله لأنظمة مالية ومحاسبية يستوجب معه أن يكون تحت إشراف وزارة المالية وترؤس وزير المالية لمجلس إدارته لإضفاء المزيد من الفعالية والشفافية على اعماله وتكريس المساءلة بشأنه، وضبط آليات مراقبته وتقييمه وفق أنظمة وزارة المالية وخاصة بعد صدور القانون رقم (46) لسنة 2006 المشار إليه.

كما استدعى إدخال بعض التعديلات على تشكيل مجلس إدارته لمزيد من التنظيم والتوجيه الأمثل لأنشطة بيت الزكاة داخل الكويت وخارجها وكجهة ارتباط فيما يتعلق بإشراف سفارات الكويت على أعمال البيت ومشاريعه وانشطته واعتماد الجهات المنفذة بالخارج، إذا اقتضى الحال أن يكون وكيل وزارة الخارجية او من يمثله عضوا في المجلس، مع إلغاء عضوية وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والاكتفاء بعضوية الأمانة العامة للأوقاف باعتبارها شريكًا استراتيجيًا لبيت الزكاة في دعم أنشطته ومشاريعه الخيرية داخل وخارج الكويت، مع إضافة عضوية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي تنسجم طبيعة عملها فيما يتعلق بالشرائح المستهدف دعمها ومساعدتها من بعض شرائح التأمينات الاجتماعية مع طبيعة عمل البيت وذلك بهدف التنسيق والشراكة المجتمعية في دعم تلك الشرائح، كما جاءت مشاركة ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار في عضوية المجلس للاستفادة من خبرات الهيئة في تطوير المحفظة الاستثمارية في بيت الزكاة وتنميتها والتي تمثل ما يقارب (50%) من إجمالي إنفاقات الخيرات، كما أن أسس الحوكمة المؤسسية ومعاييرها فيما يتعلق بتعارض المصالح تتطلب إلغاء عضوية المدير العام لبيت الزكاة ، ليصبح الأعضاء الحكوميون (بحكم وظائفهم):

– وزير المالية رئيسًا.

– وعضوية كل من:

–1 وكيل وزارة الخارجية.

–2 المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

–3 وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية.

–4 وكيل وزارة المالية.

5. ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار.

6– أمين عام الأمانة العامة للأوقاف.

– مع زيادة عدد الأعضاء المعينين من خمسة أعضاء إلى ستة، ويتم اختيار نائب للرئيس من بينهم وذلك بهدف اكتساب المجلس لخبرات وكفاءات من شأنها دفع مسيرة بيت الزكاة وتحقيق دورة المنشود داخل المجتمع الكويتي وخارجه ، وبما يعزز من ثقة المتبرعين والجهات الداعمة في أدائه وتنفيذ مشاريعهم الخيرية والتنموية داخل الكويت وخارجها باعتبارها مصدرا هاما في تحقيق أهداف البيت الإنسانية والمجتمعية والأداة الأمثل لإدارة أموال بيت الزكاة من خلال ميزانيتي البيت (الميزانية العامة وميزانية الزكاة والخيرات)، بما يكفل تحسين نظم العمل ولوائحه وتحقيق أعلى مستويات الأداء المؤسسي تنفيذا لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم (5) لسنة المشار إليه الذي اختص مجلس الإدارة برسم السياسة العامة لبيت الزكاة ووضع اللوائح المالية والإدارية التي تستلزمها مصلحة العمل واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون والتي تعتبر عملا هاما ومكملا للقواعد التشريعية.

– لذلك وترتيبًا على ماسبق رأينا تقديم الاقتراح المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (5) لسنة 1982 المشار إليه.

لمدة شهر مرتين من كل عام

الحويلة لفتح باب النقل والندب بين الوزارات والهيئات والجهات الحكومية

محمد الحويلة

أعلن النائب د. محمد الحويلة تقديمه باقتراح برغبة قال في مقدمته طالب فيه بفتح باب النقل والندب بين الوزارات والهيئات والجهات الحكومية لمدة شهر مرتين من كل عام.

وقال في شرح اقتراحه إن استمرار العمل بقرار وقف النقل والندب بين الوزارات والهيئات والجهات الحكومية لسنوات والمعمول به منذ عام 2013 خلق حالة من الجمود الوظيفي وخلقت أجواء وظيفية غير صحية تصطدم بالتوجهات الرامية لتعزيز القدرات الإنتاجية للجهات الحكومية وتوجهات الدولة نحو تعزيز التنمية البشرية، وأدى إلى تعطيل طاقات وكفاءات وطنية في عدد من الوزارات وحرمان وزارات أخرى بحاجة إلى مثل هذه الكفاءات من الاستفادة منها، في ظل معاناة قطاعات من نقص في بعض التخصصات، بينما يوجد فائض من هذه التخصصات في قطاعات أخرى، فإن الجمود الحالي يخالف المرونة الإدارية المطلوبة والأسس الصحيحة في الإدارة، فضلاً عن أنه يخلق تذمرًا واحتقانًا وظيفيًا لدى العديد من الموظفين ما قد يدفعهم إلى الاستقالة، سواء لعدم تحقيق طموحهم الوظيفي أو لوجود فرص أفضل للعطاء في الجهات الأخرى.

ونص الاقتراح على ما يلي:

فتح باب النقل والندب بين الوزارات والهيئات والجهات الحكومية لمدة شهر مرتين من كل عام.

العتيبي يسأل وزير التربية عن إعادة تشغيل المدارس المغلقة في الفحيحيل

خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالا الى وزير التربية وزير التعليم العالي حول مدارس الفحيحيل المغلقة وموعد إعادة تشغيلها.

وقال العتيبي: «بالإشارة إلى ردكم على سؤالنا المؤرخ في 11 فبراير 2019 بشأن عدد المدارس التي أغلقت خلال خمس سنوات في مناطق الكويت وخاصة مدارس منطقة الفحيحيل ومن ضمنها مدرسة ثانوية لطيفة الفارس للبنات ومدرسة الفرزدق المتوسطة وكذلك روضة الفتح، فقد أكدتم وجود مبان متهالكة إنشائيا وتحتاج إلى صيانة جذرية استنادا إلى تقارير وزارة الأشغال المبنية على تقارير المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة، وقد أكدتم في ردكم أن هناك خطة لإنشاء مدارس جديدة بالمحافظات كافة ومنها منطقة الفحيحيل، وأشرتم الى أن الوزارة تسعى لتنفيذها لتقديم خدماتها التعليمية».

وأضاف: «على الرغم من تأكيدكم أن الوزارة لديها خطة إنشائية "للبناء والترميم والصيانة " لكن حتى تاريخه لم تقم الوزارة بإعادة تشغيل مدارس منطقة الفحيحيل (ثانوية لطيفة الفارس للبنات ومدرسة الفرزدق المتوسطة، وكذلك روضة الفتح) سواء على صعيد الانتهاء من صيانتها أو بنائها على الرغم من حاجة المواطنين من ساكني المنطقة إلى هذه المدارس والمدارس الأخرى التي وردت بالخطة الإنشائية للوزارة والتي أيضا لم يتم الانتهاء منها، فما هي الأسباب التي أدت لذلك؟».

وتابع: «أكدتم في ردكم أن هناك أسبابا أخرى غير الأسباب الإنشائية لغلق المدارس والروضات تتعلق بتحقيق مصلحة العمل من خلال الاستثمار الأمثل للأبنية التعليمية وإعادة استخدامها مرة أخرى عند الحاجة وذلك بما يضمن مصلحة العمل»، طالبا تزويده بـ«أسباب إغلاق المدارس والروضات التي أغلقت لأسباب تتعلق بمصلحة العمل وغير الأسباب الإنشائية.. وبعدد المدارس والروضات التي أسندت للقطاع الخاص في جميع محافظات الكويت».

الصويان: أزمة الوقود مستمرة .. والوضع خطر في نقعة «الكوت»

أكد رئيس اتحاد الصيادين ظافر الصويان أن أزمة الوقود لازالت مستمرة، مشيرا إلى خطورة الوضع في نقعة الكوت بالفحيحيل بسبب تزاحم مئات اللنجات وطرارید الصيد، ما جعل هناك تعطل أياما في الدور، فليس من المعقول أن تكفي محطة واحدة لإمداد أسطول الصيد الكويتي.

وشدد الصويان على ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة حتى لا يحدث اي حادث طارئ بسبب التزاحم، مطالبا الجهات المعنية بسرعة التحرك لإعادة تشغيل محطة نقعة الشملان بشرق لتسهيل الأمر على الصيادين، بدلا من العرقلة الموجودة حاليا بسبب توقف هذه المحطة.

وأوضح الصويان إن اتحاد الصيادين يخلي مسؤليته عن قلة كميات الأسماك والربيان المعروضة بالاسواق بسبب ما يحدث، مناشدا سمو رئيس الوزراء بوضع حد للعراقيل والتحديات التي تواجه الصيادين، خاصة إن جميع مصيدهم هو للسوق المحلي وهو الذي يحافظ على استقرار الأسعار.

وأضاف أن ما يحدث لمهنة الصيد لا يوجد مثيلا له في العالم فجميع الدول تحافظ على منتجها المحلي وتدعمه لكن للاسف نجد هنا بعض المسؤولين يحاربون المنتج المحلي عن قصد وتعمد وتشويه صورة اتحاد الصيادين ويدفعون في اتجاه توقف مهنة الصيد هذه المهنة التراثية مهنة الأجداد والآباء.

الزيدان : استعرضنا ما تم إنجازه من مراحل عمل المشروع منذ انطلاقه

«البيئة» : نحتاج إلى خطة وطنية شاملة لمواجهة التلوث البحري

جانب من الاجتماع الخاص بمشروع إعداد الخطة الوطنية لمواجهة التلوث

أكد نائب المدير العام لقطاع الشؤون الفنية في الهيئة العامة للبيئة الدكتور عبدالله الزيدان حاجة البلاد الى خطة وطنية شاملة لمواجهة التلوث البحري بالزيت والمواد الكيميائية.

وقال الدكتور الزيدان في تصريح لـ (كونا) امس على هامش الاجتماع الثاني الخاص بمشروع اعداد الخطة الوطنية لمواجهة حالات التلوث البحري ان هذا الاجتماع يأتي لتسريع وتيرة العمل الخاصة بوضع خطة متفق عليها وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية.

واضاف انه تم خلال الاجتماع استعراض ما تم انجازه من مراحل عمل المشروع منذ انطلاقه في مارس الماضي حيث تم تلخيص أهم النتائج والبدء بحشد الجهود المحلية لمعرفة مدى قدرتها واستعدادها لمواجهة مخاطر التلوث البحري موضحا انه سيتم اعتماد المشروع في غضون ما لا يقل عن سنتين.

واوضح انه تم تجهيز المتطلبات من المعلومات والبيانات استعدادا للانتقال لمرحلة اعداد مقترح للخطة وعمل التمارين لتقييم مدى فعاليتها مضيفا ان الجهات المشاركة بالمشروع تشمل القطاع النفطي كمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها والقطاع الحكومي كوزارة المواصلات ووزارة الكهرباء والماء والقطاع العسكري كوزارة الداخلية والدفاع والإدارة العامة للاطفاء.

وذكر ان المشروع جاء انطلاقا من حرص الهيئة العامة للبيئة على تنفيذ دورها الرقابي بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لضمان الاستجابة الفعالة لمواجهة حالات التلوث البحري وتطبيق قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 وتعديلاته اضافة الى تطوير آلية التعامل والاستجابة الفعالة مع بلاغات وحوادث التلوث البحري.

وافاد بأن العمل الخاص بالمشروع يأتي بالتعاون مع المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME) من خلال تقديم الدعم المالي للمستشارين القائمين على أعمال المشروع من مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية (MEMAC).

من جانبه قال مدير مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية التابع للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية عبدالمنعم الجناحي ان هناك خطة قديمة خاصة بالتلوث البحري ولابد من تحديثها ويتم ذلك من خلال الاجتماع مع فريق خبراء وعمل مسح ميداني ومقابلات مع الجهات المعنية وتحليل المعلومات للامكانيات الموجودة لوضع خطة وطنية لمكافحة التلوث.

ولفت الجناحي الى انه يتم اليوم الوقوف على ما تم استنتاجه من المسح الميداني والمقابلات التي تمت مع الجهات وهناك نقاش لخطة الكويت الخاصة بهذا الشأن مؤكدا حرص الجهات المعنية على التعاون في هذا المشروع البيئي.